المجلة الليبية للدراسات الأكاديمية المعاصرة (Libyan Journal of Contemporary Academic Studies)
LJCAS, eISSN: 5970-3005
Volume 3, Issue 2 (Part II), 2025, Pages: 609-619

Grammatical Views in Al-Alawi's Al-Tiraz (Between Rejection and Acceptance) (A Comparative Study)

Dr. Faraj Muhammad Jumaa Ammari *
Faculty of Education, Al-Qasia, Al-Zaytuna University, Libya
*Corresponding author: farg.aldaime@gmail.com

الآراء النحوية في كتاب الطّرّاز للعلوي (بين الرد والقبول) (دراسة موازنة)

د. فرج محمد جمعة عماري *
كلية التربية – القصيعة، جامعة الزيتونة، ليبيا

Received: 14-09-2025; **Accepted:** 21-11-2025; **Published:** 04-12-2025

Abstract:
Contemporary grammatical studies that seek to delve into the depths of the works of early scholars and contemplate the grammatical rules they set forth still fall short of fully uncovering the breadth and precision of their systematic linguistic frameworks. This may explain the growing scholarly attention devoted to revisiting these classical texts and the increasing number of studies concerned with them. Notably, some of these works did not address grammatical issues directly but rather referred to them incidentally within discussions of other disciplines inherently linked to grammar—such as rhetoric, for instance. Among these significant works is Al-Tiraz fī Asrār al-Balāgha wa ʿUlūm Ḥaqāʾiq al-Iʿjāz by Imām Yaḥyā ibn Ḥamza al-ʿAlawī, one of the most important treatises exploring the secrets of Qur'anic inimitability from a rhetorical perspective. In addition to its rhetorical depth, the book encompasses numerous grammatical issues intricately connected to the art of eloquence. Due to the limited scholarly engagement with the grammatical dimensions of this work, the present study seeks to examine and elucidate its grammatical content in a detailed manner that clarifies its ambiguities and reveals its underlying implications.

Keywords: Al-Tiraz – Al –Alawi, Grammatical Opinions, Comparative Study.

الملخص :
إنَّ الدراساتِ النَّحويةَ المعاصرةَ التي تعملُ على سَبر أغوار كُتبِ القُدامَى، وتأمُّلِ ما نصَّت عليهِ من قواعدَ نحويةٍ، لم تزل تقصرُ عن حدِّ الوفاءِ بِما اشتملَتْ عليهِ من فنونِ الضَّبطِ والتقعيدِ النحويّ؛ ولعلَّ ذلك هو سببُ تنامِي النظرِ فيها، وكثرةِ البحوثِ حولَها، لاسيما أنَّ بعضَ هذهِ الكُتبِ لم تتناولَ قضايا النَّحوِ تناولًا مُباشرًا، بل جاءت الإشارةُ إليها ضِمنَ مباحثَ أخرَى لعلمٍ من العلومِ التي لا تستغني عن عِلمِ النحوِ، كعلومِ البلاغةِ - مثلًا-، ومن بينِ تلك المؤلَّفاتِ كتابُ الطرازِ لأسرارِ البلاغةِ, وعلومِ حقائقِ الإعجازِ للإمامِ يحيى بن حمزةَ العلويّ، وهو أحدُ أهمِّ الكتبِ التي تناولَت حقائقَ الإعجازِ القرآنيةَ من الناحيةِ البلاغيةِ، بجانبِ الكثيرِ من المسائلِ والقضايا النحويةِ شديدةِ التعلقِ بفنونِ البلاغةِ، ولقصورِ باعِ الباحثينَ عن تعاطي قضايا النحوِ في هذا الكتابِ، تأتي هذه الدراسةُ تفصيلًا لِما فيهِ من مسائلِ النحوِ، على صُورةٍ تُظهرُ مُبهامَتِها، وتُفصحُ عن مُضمراتِها.

الكلمات المفتاحية: الطّرّاز العلوي، الآراء النحوية، دراسة موازنة.

المُقدمةُ

هنالكَ الكثيرُ من الآراءِ النّحويةِ المبثوثةِ في كُتبِ غيرِ النّحاةِ؛ لِما لِعلمِ النّحوِ من اتّصالٍ شديدٍ، وآصرةٍ قويةٍ بأغلبِ علومِ العربيةِ، إن لّم يكن بِها جميعًا، وتأتي علومُ البلاغةِ علىٰ رأسِ تلك العلومِ، لاسيّما علمَ المعاني منها؛ لأنّه مُختصٌّ بدراسةِ أحوالِ الكلمةِ في تركيبِها النّحويّ، كالفصلِ والوصلِ، والإيجازِ بِنوعَيهِ، لاسِيّما إيجازَ الحذفِ، وَغيرِ ذلِكَ مِن أبوابِ عِلمِ المعاني ذاتِ الصّلةِ الوثيقةِ بِعِلمِ النّحوِ.

وفي كتابِ الطّرازِ لِأسرارِ البَلاغةِ وعلومِ حقائقِ الإعجازِ، لصاحبِه يحيىٰ بنِ حمزةَ العلويّ وفرةٌ مِن الآراءِ النّحويةِ المنشورةِ في تضاعيفِه، المبثوثةِ فِي أثنائِه ما عوَّلَ عليهِ العلويّ فيها علىٰ قوةِ عارضتِه، وما سمَحَت لهُ بِهِ قريحتُه، دونَ الرّجوعِ في أكثرِها إلىٰ فقهِ الخلافِ بينَ النّحويينَ وبعضِهم، فقرَّرَ القاعدةَ وفقَ علمِه بِها، وبحَسبِ فَهمِه لها، مُرتّبًا عليها بعضَ الأحكامِ الجاريةِ علىٰ فصاحةِ الكلمةِ، وبلاغةِ العِبارةِ.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ولجدّةِ الموضوعِ وفرادةِ تناولِه من هَذا الوجهِ، تأتي تلك الدّراسةُ سَابرةً لأغوارِ آراءِ العلويّ النّحويةِ في كِتابِه البلاغيّ (الطّرازِ) مقارنةً بِما هو مُقرّرٌ لدىٰ النّحويينَ فِي كُتُبِهم، في ضَوءِ استعراضِ البحثِ لكلامِ العلويّ علىٰ القواعدِ النّحويةِ في مَواضعِها المختلفةِ من كِتابِه، وموازنتِها معَ آراءِ النّحويينَ، وصولًا بِها إلىٰ الاستنتاجِ الرّاجحِ في ظلِّ مقارنةِ آرائِه بآراءِ غيرِه من النّحاةِ.

وبِمقتَضىٰ الغايةِ من الدّراسةِ، جاءت في تَمهيدٌ يتضمّنُ: (نبذة عن صاحب كتاب الطراز , وأهم مصنفاته - ومَاهيّةَ الإعراب، بينَ البلاغةِ والنّحو- ، ومَبحثَينِ اثنينِ، هُما:

- **إعرابُ المفرداتِ في كِتابِ (الطّراز للعَلويّ)**
- **إعرابُ الجُملِ فِي كِتابِ (الطّرازِ للعَلويّ)**

أهدافُ البَحثِ:

تتعرّضُ الدّراسةُ لسَبْرِ أغوارِ الضّوابطِ النّحويةِ التي تَضمَّنَها كِتابُ الطّرازِ للعلويّ، والمُستهدَفُ مِن وَراءِ ذلِكَ:

- التّنبيهُ عَلَى تعدُّدِ رَوافدِ البلاغةِ العربيةِ، وتَماهيها مَعَ عِلمِ النّحوِ، واعتمادِها عَليه اعتمادًا مُطلقًا.
- الإشارةُ إلَى بَراعةِ العَلويّ صَاحبِ كِتابِ (الطّرازِ) فِي تناولِ المسائلِ النّحويةِ، والإحالةِ منهَا عَلَى بلاغةِ العِبارةِ بِمَا يُؤكّدُ اتّصالَ النّحوِ بأكثرِ عُلومِ العربيةِ.
- تَعزيزُ العلاقةِ بينَ النّحوِ والبلاغةِ، وإظهارِ اتّصالِهما في المَفاهيمِ والوَظائفِ.

إشكاليّاتُ البَحثِ:

وَعلى شاكلةِ الدّراساتِ الجادّةِ التي تَستهدفُ إثارةَ بعضِ النّقاطِ حَولَ كِتابٍ أو دَراسةٍ مَا مِنَ الدّراساتِ ذاتِ البَاعِ في علمٍ من العلومِ، كَانَ لَا بُدَّ مِن وجودِ بعضِ العَقباتِ التي مِن شأنِها اعتراضُ البَحثِ، ومَن ذلِكَ:

- عدمُ وفرةِ المصادرِ التي تَناولَت شَرحَ وتحليلَ كِتابِ الطّرازِ العلويّ، شَرحًا نحويًّا.
- اختزالُ العلويّ في كِتابِه للمسائلِ النّحويةِ المُتعلقةِ بِاحكامِ المُفرداتِ والجُملِ؛ لاختصاصِ كِتابِه بِوجوهِ الإعجازِ البلاغيةِ في القرآنِ الكريمِ.
- تَفرُّقُ المسائلِ النّحوية الواردةِ فِي كِتابِ الطّرازِ فِي مواضِعَ غيرِ مُحددةٍ؛ لأنَّ العَلويَّ لَم يَسِر في ذلِكَ علَى وفقِ تَرتيبِ النحاةِ، بل بِحسَبِ المُقتضي البلاغيّ، مِمّا جَعلَ مهمّةَ البحثِ أكثرَ صعوبةً.

منهجُ البَحثِ:

وكونُ الدّراسةِ قَد نَحَتْ مَنحًى مِن الدّقّةِ فِي استخراجِ الأحكامِ النّحويةِ والضّوابطِ الإعرابيةِ المُتعلّقةِ بِالمفرداتِ والجُملِ مِن كِتابِ الطّرازِ للعلويّ، كَانَ لا بُدّ مِن المُناسبةِ بينَ موضوعِ الدّراسةِ ومنهجِها الذي تَقومُ عَليهِ، وقَد انبَنَى عَلَى ذلِكَ اختيارُ المنهجِ الاستقرائيُّ؛ لأنّه الأقربُ إلَى بحثِ المَسائلِ النّحويةِ فِي ضوءِ استقراءِ كلامِ العربِ، واستقصاءِ مذاهبِ النّحويينَ حولَها، والمنهجِ المُوازنِ؛ لاشتمالِ الدّراسةِ عَلَى موازنةٍ بينَ مذهبِ العلويّ ومذاهبِ النّحويينَ القُدامَى.

الدراساتُ السابقة:

هنالك عددٌ من الدراسات التي دارَتْ في فلك ذلك السِّفرِ العظيمِ الذي وسمَه العلويُّ بـ(الطرازِ)، على أنَّ ما ينبغي الإشارةُ إليهِ هنا أنَّ الدراساتِ التي عُنيَت بسبرِ أغوار هذا الكتابِ، كانت بلاغيةً في مُجملِها، ومن تلك البحوثِ:

- جهود العلوي في الإعجاز القرآني خلال كتابه الطراز، بحثٌ منشور بمجلة بابل للعلوم الإنساني، للبحثة: ياسمين جاسم محمد السعدي، عام 2019
- دلالات التراكيب عند يحيى بن حمزة العلوي في كتابه الطراز (التقديم والتأخير أنموذجًا)، بحث منشور بمجلة الباحث الجامعي للعلوم الإنسانية، للباحث: محمد عبد الله سيف العبيدي، عام 2006

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

- علوم البلاغة عند العلوي اليمني بين التقليد والتيسير والتجديد، رسالة ماجستير مقدمة من الباحثة: مليكة بن عطالله، جامعة قاصدي مرباح، كلية الآداب واللغات، الجمهورية الجزائرية، 2010
- حقيقة الإعجاز من خلال كتاب الطراز، بحثٌ منشور بمجلة دراسات معاصرة، للباحث: عام 2020

تَمهيدٌ

العلَويُّ صَاحبُ الطرازِ

هو يحيى بن حمزة بن عليّ بن إبراهيم بن يوسف بن عليّ بن إبراهيم بن محمد بن إدريس بن جعفر بن عليّ التقي بن محمد النقيّ بن علي الرضا، يرجع نسبُه إلى سيّدِنا الإمامِ ابن جعفر الصادق بن محمد الباقر عليّ زين العابدين بن الحسين بن عليّ بن أبي طالبٍ (حاجي خليفة، 1794/2)[1].

مولدُه: وُلد العلويُّ بمدينةِ صنعاءَ اليمنية، سنةَ (669 هـ) لثلاثةِ أيَّامٍ بقينَ من شهرِ صفرٍ (ابن فند، 972/2، 2001)[2].

وفاتُه: وكانت وفاتُه في التاسعِ والعشرين من شهر رمضان سنةَ (749 هـ)، وقد وافتْه المنيةُ في حصن (هَرَّان) (ابن فند، 991/2، 2002)[3].

مؤلفاتُه: وقد كانَ (رحِمَهُ اللهُ) جَلِيَّ العارضةِ، سريعَ الفهم، وتلقَّى عن الكثيرِ من علماءِ عصرِه، مما أتاحَ له تحصيلَ الكثيرِ من العلومِ، فتنوَّعت تصانيفُه، ومنها:

- الأزهار الصافية في شرح الكافية لابن الحاجب،
- الحاصر لفوائد المقدمة النحوية لابن طاهر
- المحصل في كشف أسرار المفصل
- المنهاج في شرح جمل الزجاج
- الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز

وكلّها مطبوعةٌ، تضمَّنت في أوائِلها شرحًا وافيًا عَن سيرتِه وعلومِه، ومكانتِه العلميةِ، ومَا أُثِرَ عنهُ مِن تصانيفَ في غيرِ مجالِ النّحوِ والبلاغةِ، ويُمكنُ الرجوعُ إليهَا في الاستئناسِ بِما جاءَ في سيرتِه وترجمتِه عَلى الوجهِ الأوفَى.

مَاهيَّةُ الإعرابِ

لعلمِ النَّحوِ من الفوائدِ ما لَا يقفُ عليهِ إلَّا مَن وفّرَ جهدَه على الاشتغالِ بهِ، والإلْمامِ بدقائقِه ورقائِقِه، ولا تتَّضحُ ثمرةُ النَّحوِ والإعرابِ إلَّا عندَ الوقوفِ على غوامضِ المعاني الَّتي لا تَنجَلِي للمُخاطَبِ بِهَا إلَّا عِندَ إنزالِ مَا دلَّ عَليهَا مِن ملفوظاتٍ مَنازِلَهُ مِن الكلامِ، فَيظهرُ بِحَسبِ تَرتيبِ الألفاظِ وَالعلمِ بِمَا يُقدَّمُ مِنها ومَا يُؤخَّرُ أحوالُ هذه المعاني، وَليسَ لِعلمٍ مِنَ العُلومِ أن يَنهضَ بِعبءِ هذه المُهمّةِ سِوَى النَّحوِ والإعرابِ؛ ولذلك صيَّرَه أصحابُ اللُّغةِ، والأُصوليّونَ، وأهلُ الحديثِ أمرًا واجبًا فِي تَحصيلِ الأحكامِ المُتعلّقةِ بِالمَسائلِ الشّرعيةِ والعَقديةِ وغيرِها، وَسببلًا إلَى فَهمِ القُرآنِ وتدبُّرِ أحكامِه، وقَد اتَّفَقَ للآمديّ أن يَجعلَ النّحوَ والإعرابَ أصلًا مِن الأصولِ الثّوابتِ الّتي يُستَمدُّ مِنهَا عِلمُ الأصولِ (الآمدي، 7/1، 1402)[4].

وَالإعرابُ أصلُ النّحوِ، وقَد عرَفَ النّحويُّونَ الإعرابَ بأنَّهُ: "اختِلافُ آخرِ الكَلمةِ؛ لاختلافِ العاملِ فِيها، لفظًا أو تقديرًا" (العكبري، 52/، 1995)[5]، ومعنَى اختلافِ شَكلِ آخرِ الكلمةِ؛ لاختلافِ العاملِ لفظًا أو تقديرًا،

---

[1] كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، تح: محمد شرف الدين بالتقايا، دار النشر الإسلامية، طهران، إيران، ط1، 1943، 1794/8

[2] ينظر: مآثر الأبرار في تفصيل مجملات جواهر الأخبار، محمد بن عليّ بن يونس ابن فند، تح: عبد السلام عباس الوجيه – خالد قاسم محمد المتوكل، ط1، 2002، 972/2

[3] ينظر: المصدر نفسه، 991/2

[4] ينظر: الإحكام في أصول الأحكام، سيف الدين أبو الحسن الآمدي، تح: عبد الرازق عفيفي، منشورات: مؤسسة النور، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1402 هـ، 7/1

[5] اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تح: د. عبد الله النبهان، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1ن 1995، 52/1

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

أَنَّ العاملَ قد يكونُ ملفوظًا، يَظهرُ فِي الكلامِ، أو مَلحوظًا يُقدّرُ، فهُو محذوفٌ مَعَ بقاءِ أثرِه فِي معمولِه، وينقسِمُ الإعرابُ كذلكَ إلى: لفظيٍّ، وهو ما تظهرُ علَى آخرِ الكلمةِ فيهِ علاماتُ الإعرابِ، وتقديريٍّ، وهو ما لا تظهرُ علَى آخرِ الكلمةِ فيهِ علامةُ الإعرابِ، والأصلُ فِي الإعرابِ أن يَكونَ لَفظيًّا؛ "لأنَّ الإعرابَ علَامةٌ، وحقُّ العَلامةِ أن تكونَ ظاهرةً" (ملّا جامي، 102/1، 2015)[1]، وإلَيه يَرجعُ تَعيينُ الفاعلِ من المفعولِ وَالحالِ مِنَ التّمييزِ... إلَى غيرِ ذلِكَ.

بَينَ النَّحوِ وَعلُومِ البَلاغةِ

لَا يَعدِمُ السّبيلَ إلَى إيجادِ صِلةٍ قَويةٍ بينَ النّحوِ وعُلومِ البَلاغةِ، إلّا مَن لَم تَرسخْ قَدماهُ فِي أحدِهما أو كِلَيهما، فَمَعرفةُ بَلاغةِ الخِطابِ مُتوقّفةٌ عَلَى معاني النّحوِ المُستفادةِ من ضَبطِ لمُفردَاتِ، واستِجلاءِ أحوالِ الكَلِمِ، وقَد أرجَعَ البلَاغيُّونَ فَهمَ أكثرِ أبوابِ عِلمِ المَعاني إلَى سَبقِ البَلاغيِّ إلَى فَهمِ واستيعابِ قَواعدِ النّحوِ وَضَوابطِه، وفي الربطِ بينَ علومِ البلاغةِ والنَّحوِ يقولُ عبدُ القاهرِ الجرجانيُّ: "وكُنَّا قد عَلِمنا أنَّ النظمَ ليسَ شيئًا غيرَ توخّي معاني النحوِ وأحكامِه فيما بينَ الكلِمِ" (الجرجاني، 91 -292، 1992)[2]؛ تأكيدًا على أنَّ سلامَةِ النظمِ لا تتحقَّقُ إلَّا على هَدْيٍ من اجتماعِ علمَي النحوِ والبلاغةِ.

وتتضحُ التَّعالقاتُ المحوريةُ بينَ علمَي النحوِ والبلاغةِ في عددٍ من الأبوابِ، كالفصلِ والفصلِ البلاغيَّينِ، ولذلك يُعوّلُ البلاغيُّونَ في بيانِ أسبابِ الفصلِ والوصلِ علَى القواعدِ النحويةِ المتعلّقةِ بالعطفِ، ويُشيرُ القزوينيُّ في الإيضاحِ إلَى التَّناسجِ المُنعقدِ بينَ النَّحوِ والبلاغةِ في ضوءِ إظهارِ الفوارقِ بينَ المصطلحاتِ الخاصَّةِ بكلِّ علمٍ منهما، فيقولُ: "ويُسمَّى الفصلُ لِذلك استِئنافًا، وكذا الجُملةُ الثَّانيةُ أيضًا تُسمَّى استئنافًا" (القزويني، 120/3، 2007)[3]، فَمِنَ الضّروريِّ استقلالُ كلِّ علمٍ بمفاهيمِه، غيرَ أنَّ المقاصدَ قَد تتَّفقُ فِيمَا بينَها، وهذا دليلٌ عَلَى اتّفاقِ النّحوِ معَ البلاغةِ في مُراعاةِ الفصلِ والوصلِ فِي الكلامِ للأغراضِ المُبيّنةِ عِندَ البلاغيينَ، ولكن مَعَ اختلافِ المُصطلحاتِ، فالفصلُ عِندَ البلاغيين، هُو عينُه القطعُ والاستئنافُ عندَ النّحويينَ.

المَبحثُ الأوَّلُ: إعرابُ المفرداتِ في كِتابِ (الطِّرازِ للعَلويّ)

تتسلَّطُ عواملُ الإعرابِ على المفرداتِ، أي: الألفاظِ الدَّاخلةِ في بناءِ الجُملِ، فتُعطي كُلًّا منها إعرابًا مختلفًا عن غيرِه، ومن ثَمَّ تتباينُ المعاني المرادةُ مِنها، وفي كِتابِ الطرازِ الكثيرُ من الأعاريبِ التي قدَّم بِها العلويُّ بينَ يَدَي القاعدةِ البلاغيةِ؛ تمهيدًا لتعزيزِ أثرِ الضَّوابطِ النحويةِ في توجيهِ المعاني البلاغيةِ، وهنالكَ الكثيرِ من الآثارِ النحويةِ الجالبَةِ لمعنًى من المعاني البلاغيةِ مُصرَّحٌ بها في تضاعيفِ كِتابِ الطرازِ، وتتوقَّفُ الدراسةُ هُنا في هذا المبحثِ معَ وفرةٍ من هذه النماذجِ علَى الوجهِ التَّالي.

- **مسألةٌ في تعريفِ المبتدأ وتنكيرِ الخبرِ:**

يسوقُ العلويُّ في بابِ (مُراعاةِ التأليفِ وبيانِ ظهورِ المَعاني المُركَّبةِ) ما نصُّه: "يجبُ على الناظمِ والناثرِ فِيما يقصدُ من أساليبِ الكلامِ مُراعاةُ ما يقتضيهِ علمُ النحوِ، أصولُه وفروعُه من تعريفِ المبتدأ وتقديمُه وجوبًا... ومُراعاةُ تَنكيرِ الخبرِ إذَا كانَ المبتدأ نكرةً..." (العلوي، 119/2، 1423 هـ)[4]، فَقولُه: "تَعريفُ المَبتدأ... وَمُراعاةُ تَنكيرُ الخَبر" عَلَى إطلاقِه، وهو حُكمٌ قاصرٌ، وكانَ يَنبغي عَليهِ بيانُ جَوازِ تَنكيرِ المُبتدأ فِي أحوالٍ، وتَعريفِ الخَبرِ في أحوالٍ أيضًا، غيرَ أنَّه اقتصرَ مِن أحوالِهما عَلَى ما يقومُ بِه الرّبطُ بينَ البلاغةِ والنّحوِ، وتوضيحُ ذلكَ في مذاهبِ النَّحويينَ، أنَّ "الأصلَ في المبتدأ أن يكونَ معرفةً؛ لأنَّ الغالبَ

---

[1]) الفوائد الضيائية (شرح كافية ابن الحاجب في النحو)، الجامي نور الدين عبد الرحمن بن أحمد بن محمد، تح: إلياس قبلان، دار سيفا، أستنبول، تركيا، ط1، 2015، 102/1

[2]) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني أبو بكر بن عبد الرحمن، تح: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، مصر، ط1، 1992، 291 -292

[3]) الإيضاح في علوم البلاغة، جلال الدين القزويني محمد بن عبد الرحمن بن عمر، تح: د. محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط3، 2007، 120/3

[4]) الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة العلوي، تح: د. لاشين سيد أحمد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط1ن 1423 هـ، 119/2

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

في النكرةِ ألّا يُفيدَ الإخبارُ عنها، والأصلُ في الخبرِ أن يكونَ نكرةً؛ لأنَّهُ مُحصِّلٌ للفائدةِ" (بدر الدين بن مالك، 80، 2000)[1]، وتوجيهُ كلامِ العلويّ على الأصـــلِ، أي: ما ينبغي أن يكونَ عليهِ المبتدأ من التعريفِ والخبرُ من التنكيرِ، غيرَ أنَّ هذا الاصلَ لَا يَنفي جوازَ مجيءَ المبتدأ نكرةً فِي مثلِ قَولِهم: "عِندَ زَيدٍ نَمِرةٌ"، وجوازِ مجيءِ الخبرِ مَعرفةً كقولِهم: "اللهُ رَبُّنَا"، وشـــرطُ تنكيرِ المبتدأ أن يعتمدَ على نفي، نحو: مَا أَحَدٌ أفضـــلُ منكَ، أو استفهامٍ، نحو: هل فتًى فيكم؟ أو أن يتخصَّص المبتدأ فيقربُ من المعرفةِ، نحو: رَجلٌ كريمٌ أفضلُ من رجلٍ بخيلٍ (بدر الدين بن مالك، 80، 2000)[2].

خُلاصةُ القَولِ فِي المسألةِ:

يَتّجهُ كلامُ العلويُّ في هذه المســـألةِ عَلَى أنَّ المبتدأَ لَا يكونُ إلّا معرفةً، وأنَّ الخبرَ لا يكونُ إلّا نكرةً، ويُحمَلُ نصُّــه هُنا محمولٌ عَلَى إرادةِ الاقتصــارِ عَلَى الغالبِ مِن أمرِهما، أمَّا الوجهُ فَما ذكرَه النّحويونَ مِن جوازِ تَنكيرِ المبتدأ حالَ التخصـــيصِ أو الاعتمادِ علَى ما يُقرّبُه مِن المَعرفةِ، وَجوازِ تَعريفِ الخَبرِ وإن خَالفَ الأصلَ؛ لاحتمالِ شيوعِه في جِنسِه بِمَا يُدنِيهِ من النّكرةِ.

- **مسألةٌ في الفرقِ بينَ البدلِ وعطفِ البَيانِ**

يتوجَّهُ على قولِ العلويّ: "وكُلُّ الأبدالِ الثَّلاثةِ مُتَّفقةٌ في كونِها بيانًا على جهةِ القصـــدِ لها، بخلافِ عطفِ البيانِ؛ فإنَّ المقصـــودَ هو الأوَّلُ منها كما هو مُقرَّرٌ في علمِ النحوِ" (العلوي، 149/3، 1423 هـــ)[3]، بيانُ الاختلافِ بينَ كلٍّ من البدلِ وعطفِ البيانِ، فهُما وإن اتَّفقَا في إرادةِ البيانِ، فقدَ اختلفَا في أنّ المقصـــودَ مِن البَدلِ الثّاني، أي: المبدَلِ، وأنّ المرادَ مِن البيانِ الأوَّلُ، أي: المُبيَّنُ بِالفتَحِ، وَلَم يتعرَّضْ هُنا لذكرِ العاملِ فِي كُلٍّ منهما؛ لعدمِ تعلُّقِ ذلِكَ بمَا هو بِصددِ الحديثِ عنهُ.

وذلكَ الذي صـــرَحَ بِه العلويُّ هو أحدُ وجوهٍ فِي التّفرقةِ بينَ البَدلِ وَعطفِ البيانِ، وفِي كُتبِ النّحوِ فروقٌ أُخرَى، كاختصـاصِ عطفِ البيانِ "بالعَلَمِ اسمًا كانَ أو كُنيةً أو لقبًا" (محمود بن علي الصبّان، 127/3، 1997)[4]، وذهبَ بعضُـهم إلَى ضـرورةِ كونِ عطفِ البيانِ معرفةً بأيٍّ من طرائقِ التعريفِ؛ لأنَّ تبيينِ الاسمِ بِمنكورٍ ممَّا لا فائدةَ فيه؛ لعدمِ جوازِ تبيينِ الاســمِ المُحتاجِ إلَى البَيانِ بمجهولٍ (محمود بن علي الصـبّان، 126/3، 1997)[5]، ومن تلك الفروقِ أيضًـا: كونُ عطفِ البيانِ جامدًا، أمَّا البدلُ فيأتي جامدًا ومُشـتقًّا (محمود ب علي الصبّان، 126/3، 1997)[6]، ومن شواهدِ النحاةِ حولَ جمودِ البيانِ قول المرار الأسدي(عبد القادر البغدادي، 284/4، 1984)[7]:

أَنَا ابنُ التَّارِكِ البَكْرِيّ بِشْرٍ ** عَلَيهِ الطَّيرُ تَرقُبُهُ وُقُوعًا

فـــ(بشرٌ) هنا عطفُ بيانٍ، ولا يجوزُ إعرابُه بدلًا؛ لجمودِ (بشرٍ)، ولكونِ البدلِ في حكمِ تنحيةِ المبدلِ منهُ، ومن ثمَّ يكونُ "(التَّاركُ) في التقديرِ داخلا علَى (بشـرٍ)، ولا يجوزُ: التَّاركِ بشـرٍ" (البدر العيني، 1608/4، 2010)[8]؛ لأنَّ المضافَ المعرَّفَ بـ(ال) لا يُضافُ إلَّا إلَى ما فيهِ (ال)، و(بشرٍ) خالٍ منها.

خلاصةُ القولِ فِي المسألةِ:

يَظهرُ مِن كلامِ العلَويّ حَولَ الفروقِ بينَ البَدلِ وعَطفِ البيانِ أنَّهُ لَم يُرد الحصـرَ، بَل أرادَ البيانَ بِأحدِ وجوهِ التّفرقةِ، وفِي كلامِ النّحويينَ ما يُحِيلُ عَلَى عددٍ مِنَ هذه الفروقِ، تتَجلَّى فِي اشـــتراطِ كونِ البيانِ مَعرفةً، جامدًا، صَالحًا لِتوجُّهِ العاملِ فِي الاسمِ المُبَيَّنِ عَليهِ، غَيرَ مُقدّرِ الانفصـالِ عن المُبيَّنِ، وقَد اقتصـرَ

---

[1]) شـرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد بن مالك، تح: محمد باسـل عيون السـود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000، ص80

[2]) ينظر: المصدر نفسه، ص80

[3]) الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإجاز، العلوي، 149/3

[4]) حاشـية الصـبان على الأشـموني على الألفية، أبو العرفان محمد بن علي الصـبان، تح: إبراهيم شـمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1997، 127/3

[5]) ينظر: المصدر نفسه، 127/3

[6]) ينظر: المصدر نفسه، 126/3

[7]) ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 1984، 284/4

[8]) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، بدر الدين محمود بن أحمد العيني، تح: د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصرن ط1، 2010، 1608/4

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

العلويُّ في إظهارِ الفرقِ عَلَى اشتراطِ كونِ القَصدِ في البَدلِ للثّاني، والقَصدِ في البيانِ للأوَّلِ، وهو وإن كَانَ صائبًا عِندَ النّحويينَ، إلَّا أنَّ فيهِ قصورًا عَن الوفاءِ بجُملةِ الفروقِ بينَهما.

مسألةٌ في حذفِ النعتِ وإنابةِ المنعوتِ منابَه:

يُدرِجُ العلويُّ هذهِ المسألةَ ضِمنَ بلاغةِ الحذفِ البلاغيّ، وكانَ لا بدَّ من تَوخِّي معاني الإعرابِ في النصِّ عليهَا؛ لشدَّةِ تعلُّقِ الحذفِ البلاغيِّ بالحذفِ النَّحويّ، وفي قولِه: "حَذفُ الصِّفةِ وإقَامةُ الموصوفِ مَقامَها، وهذا يكونُ على القِلَّةِ، ولا يكادُ يقعُ في الكلامِ إلَّا نادرًا..." (العلوي، 59/2، 1423 هـ)[1]، إشارةٌ إلَى جوازِ حذفِ كلٍّ من النَّعتِ والمنعوتِ، غيرَ أنَّ حذفَ المنعوتِ وإجراءِ النعتِ عليهِ محذوفًا من الكثيرِ، وحذفَ النَّعتِ معَ بقاءِ منعوتِه من القليلِ في كلامِ العربِ، وممَّا نَابَ فيهِ النَّعتُ منابَ المنعوتِ المحذوفِ قولُ المَولَى تعالَى: ﴿وَعِندَهُمْ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ عِينٌ﴾ [الصافات: 48]، والمُرادُ: حُورٌ قاصراتُ الطَّرفِ، فَلمَّا حُذِفَ المنعوتُ (حُورٌ) أُقِيمَ النَّعتُ مَقامَه (السمين الحلبي، 307/9، 1998)[2]، وقد استدلَّ ابنُ الأثيرِ لِهذَ الضَّربِ من الحذفِ بِبَيتِ البُحتريّ:

فِي اخْضِرارٍ مِنَ اللِّبَاسِ عَلَى أصْـ ** ـــفَرَ يَختَالُ فِي صَبيغةِ ورْسِ

عَلَى أن يكونَ (أَصفَرَ) نعتًا لمحذوفٍ قَدَّرَه بـ(فَرَسٍ)؛ لأنَّ قرينةَ الحالِ تُحيلُ على إرادةِ الكلامِ عن الفرسِ (ابنُ الأثير، 245/2، 2001)[3].

وهذا الضّربُ مِن الحذفِ فِي المُفرداتِ مِن الكَثيرِ المشهورِ في لِسانِ العربِ، أمَّا حذفُ النّعتِ، وجراءُ المنعوتِ مجراهُ فذلِكَ مِن القليلِ، وقَد جَعلَ مِنهُ سيبويهِ قَولَهم: "سِيرَ عَلَيهِ لَيلٌ" (سيبويه،226/1، 1988)[4]، وكقولِهم أيضًا فِيمَن تقدَّم مدحُه والثناءُ عليهِ: "كَانَ واللهِ رَجُلًا" أي: فاضلًا كريمًا، فلمَّا كانت الصِّفةُ مختصَّةً بالإيضاحِ والبيانِ، كثُرَ –لا شكَّ- قيامُها مقامَ الموصوفِ، بخلافِ الموصوفِ، فإنَّه يكثرُ إبهامُ من غيرِ ذكرِ الصفةِ، فلا جرمَ كانَ قيامُه مقامَ الصفةِ قليلًا نادرًا" (العلوي، 59/2، 1423 هـ)[5]، وذلِكَ قِياسٌ مُطَّردٌ في العربيةِ.

ويُشعرُ كلامُ السيرافيّ في شرحِه علَى الكِتابِ بقلَّةِ حذفِ النعتِ وإبقاءِ المنعوتِ، فيقولُ: "وَإذا قُلتَ: "سِيرَ عَلَيهِ لَيلٌ" وأنتَ تُريدُ هذا المعنَى، رفعتَ أيضًا، إلَّا أنَّ ذِكرَ النعتِ أجودُ؛ لأنَّه يُبيِّنُ به قُربَه من الاسمِ" (أبو سعيد السيرافي، سيبويه، 115/2، 2008)[6]، مِن حيثُ كانَ مدارُ النّعتِ عَلَى التّوضيحِ والبيانِ، ولَا يحصلُ ذلِكَ إلّا بذِكرِه، وحذفُه منافٍ لذلك، ولكن لورودِه في كلامِ العربِ في أمثلةٍ محصورةٍ جَعلَه مِن القَليلِ، وهي مسألةٌ غايةٌ في العُمقِ، ولذلك استحقَّت مِن العلويِّ توفيرَ العنايةِ بِها، والتّصريحِ بِمَا جَاءَ فيها عن النّحويين.

خُلاصةُ القولِ في المسألة:

فِي كلامِ النّحويينَ حولَ جوازِ حذفِ النّعتِ وإبقاءِ منعوتِه، مَا يؤذنُ بِورودِ ذلِك في اللسانِ العربيّ، ولكن عَلَى قِلَّةٍ، وقَد وَافقَ العلويُّ كلامَ سيبويهِ بِتعرُّضِه للمثالِ الذي استشهدَ بِه فِي كِتابِه عَلَى مجيءِ المنعوتِ دونَ نعتٍ، واحتجَّ لهُ بأنَّه مِن بابِ النّعتِ بِقرائنِ الحالِ؛ إذ لا يصحُّ أن يَكونَ (لَيلٌ) مِن قولِهم: "سِيرَ عَلَيهِ لَيلٌ" ظَرفًا منصوبًا إلَّا في وجهٍ ضعيفٍ، ومِن ثَمَّ يَكونُ أقربَ إلَى الاسمِ منهُ إلَى الظَّرفِ.

---

[1]) الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، العلوي، 59/2

[2]) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي شهاب الدين أبو العباس محمد بن يوسف، تح: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، سوريا، ط1، 1998، 307/9

[3]) ينظر: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين بن الأثير، تح: أحمد الحوفي – بدوي طبانة، دار نهضة مصر، القاهرة، مصر، ط1، 2001، 245/2

[4]) الكتاب، سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط3، 1988، 226/1

[5]) الطراز، العلوي، 59/2

[6]) شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله المرزبان، تح: أحمد حسن مهدلي – علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2008، 115/2

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المبَحثُ الثَّاني: إعرابُ الجُمل في كِتابِ الطرازِ:

الأصـــلُ في الإعرابِ أن يقعَ على المفرداتِ؛ لِمَا يترتَّبُ عَلى ذلِكَ مِن ظهورِ الأثرِ الإعرابيّ فِيهَا، ولأنَّها هي مَدارُ الإسنادِ، أمّا الجُملةُ فَلا تُسنَدُ وَلا يُسنَدُ إليَها، ولذلك كانَ الأصلُ في الجُملِ ألَّا حلَّ محلًّا من الإعراب، وقَد قدَّمَ ابنُ هشامٍ في المُغني بالجُملِ التي لَا محلَّ لهَا من الإعرابِ؛ مِن أجلِ ذلِكَ، فقال: "الجملُ التي لا محلَّ لها من الإعرابِ... وبدأنا بها لأنَّها لم تحلَّ محلَّ المفردِ، وذلك هو الأصلُ في الجُمل " (ابن هشام الأنصـــاري، 440/2، 1991)[1]، يعني أنَّ الأصـــلَ في الجملةِ ألَّا تقعَ موقعَ المفردِ، ومن ثمَّ فإنَّها لا تأخذُ موقعًا من الإعرابِ، غيرَ أنَّ عارضًا قد يعرضُ لَها، فيجعلَهَا بِمنزلةِ المفردِ، فَتستحقَّ الإعرابَ كَما استحقَّه المفردُ.

وفي كِتابِ الطّرازِ للعلويّ طَائفةٌ مِن الجُملِ التي نَبَّهَ عَلى أنَّها مِمَّا يَجبُ لهُ الإعرابُ؛ لحلولِها محلَّ المفردِ، والجُملِ الّتي لَا محلَّ لَهَا مِن الإعرابِ، وَنتوقَّفُ مَع بَعضِ هذه النّماذجِ عَلَى نحوِ مَا يأتي.

مَسألةٌ في ضرورةِ الرّبطِ بينَ الجُملِ ومَا اتَّصلَت بِه بالضَّمير

قَد يتَّفَقُ للجُملةِ اتّصالُها بِمفردٍ تُفسّرُه أو تَكونُ صِلةً لهُ، أو صِفةً... أو غيرَ ذلك، وينبغي حينئذٍ أن يَعودَ مِنها ضَـميرٌ عَليهِ؛ لئلَّا تنفصـلَ الجُملةُ عنهُ، وتكونَ في حُكمِ المنقطعِ المُسـتأنفِ، وَقَد سَـجَّلَ العلويُّ رَأيَه حولَ ذلِكَ في بَابِ الفَصلِ والوصلِ، فَقالَ: "من حقِّ الجملِ إذَا ترادفَتْ وتكرَّر بعضُها في إثرِ بعضٍ، فلا بُدَّ فيها من ربطٍ بالواوِ؛ لتكونَ مُتَّسفةً منتظمةً، كما أنَّ الجُملَ إذَا وقَعتْ موقعَ الصِّلةِ أو الصِّفةِ، فلا بُدَّ لها من ضـميرٍ رابطٍ يعودُ إلَى صـاحبِها" (العلوي، 26/2، 1423 هـــ)[2]، ومِنَ المُلاحظِ فِي عبارةِ العَلويّ عَدمُ تَفرقتِه في ضرورةِ وجودِ الضّميرِ الرّابطِ بينَ الجُملةِ وَما تعودُ عَليهِ بِالضّميرِ، بينَ مَا لهُ محلٌّ مِن الإعرابِ وَما ليسَ كذلِكَ.

وقَد اَقتصرَ العَلَويُّ فِي ضرورةِ الرّبطِ بينَ الجُملةِ ومَا تَعودُ عَليهِ، عَلَى الضّميرِ دونَ غيرِه؛ لأنَّ جملةَ الصِّفةِ وجُملةَ الصِّلةِ لا يُربَطُ بينهما وبينَ الوصوفِ والموصولِ إلَّا بِهِ، و"إنَّما اشتُرِطَ الضميرُ في الصِّفةِ والصِّـلةِ؛ ليحصـلَ بِهِ ربطٌ بينَ الموصـوفِ وصـفتِه، والموصـولِ وصـلتِه" (الرضـي الإستراباذي، 301/2، 1975)[3]، ويكونُ هذا الضّميرُ مُطابقًا لِمرجعِه إفرادًا وتثنيةً وجمعًا.

ويكونُ الضميرُ الرابطُ للجُملةِ وما هي من تمامِ معناهُ ملفوظًا أو مُقدَّرًا، والملفوظُ كما في قولِهم: زيدٌ قامَ أبوهُ، والمُقدَّرُ كقولِهم: البُرُّ الكرُّ بِسِتّينَ، والتَّقديرُ البُرُّ منهُ (بدر الدين بن مالك، 77، 2000)[4]، وقد يفقعُ الربطُ بغيرِ الضميرِ في غيرِ جملةِ الصِّلةِ وجُملةِ الصِّفةِ، وقد جاءَ الربطُ بالإشارةِ في جملةِ الخبرِ، ومنهُ قولُ المولَى تعالَى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ﴾ [الأعراف, من الآية :26]، وبإعادةِ المبتدأ بنفسِه في مثلِ قولِ اللهِ تعالَى: ﴿ٱلۡحَآقَّةُ مَا ٱلۡحَآقَّةُ﴾ [الحاقّة:1]، مِن حيثُ كانَت جُملةُ (مَا الحاقَّةُ) خَبرًا عَن المبتدأ (الحاقَّة)، وتكرارُ المبتدأ في جُملةِ الخَبرِ بنفسِه يُعدُّ ربطًا بينهما (بدر الدين بن مالك، 77، 2000)[5].

خُلاصةُ القَولِ في المسألةِ:

يَتَّضـحُ مِن كلامِ النّحويينَ ضـرورةُ الرّبطِ بينَ الجُملةِ التي لَهَا موقعٌ مِن الإعرابِ والتي لَا موقعَ لهَا، ومَا هِي مِن تَمامِ معناهُ، بالضّـميرِ حصـرًا فيما لو كَانتَ هذه الجُملةُ صِـلةً أو صـفةً، وَبالضّـميرِ وغيرِه لَو كَانَت خبرًا، وقَد وافقَ العلويُّ جمهورَ النّحويينَ في ذلِكَ، غيرَ أنَّـه لَم يُورِدِ في كِلامِـه جوازَ الرّبطِ بغيرِ الضّـمير؛ لَانعدامِ الحَاجةِ إلَى ذلِكَ؛ لأنَّ مدارَ الكلامِ عِندَه في ذلكَ النّصِّ عَلَى التّشـابهِ بينَ الجُملِ المُتواليةِ

---

[1]) مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، أبو عبد عبد الله جمال الدن بن هشـــام الأنصـــاري، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط1، 1991، 440/2

[2]) الطراز لاسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، العلوي، 26/2

[3]) شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي، تح: د. يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، ليبيا، ط1، 1975، 301/2

[4]) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين بن مالك، ص77

[5]) ينظر: المصدر نفسه، ص77

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

التي تَحتاجُ إلَى الربطِ بالواوِ، والجُملِ التي تَتبعُ مُفردًا يجبُ الربطُ بينَها وبينَهُ، فكانَ الاكتفاءُ بالضّـــميرِ حاصرًا لذلك الغرضِ في كلامِه.

مسألَةٌ في حَذفِ الجُملةِ

قَد يُحذفُ المُفردُ مِن الكَلامِ، ويُقدّرُ بِمُقتَضَى حَاجةِ الكَلامِ إلَيهِ، وذلِكَ محلُّ اتّفاقٍ بينَ النّحويينَ، فَقد حُذِفَ المُبتدأ، والخبرُ، والمفعولُ، وَلَيسَ ثَمَّ خلافٌ بينَهم أيضًا ولَا بينَ النّحويينَ والبَلاغيّينَ، في جوازِ حَذفِ الجُمَلِ أيضًا، وقَد نصَّ العلَويُّ عَلَى ذلِكَ بقولِه: "اعلَمْ أنَّ حذفَ الجُمَلِ لَهُ في البَلاغةِ مدخلٌ عظيمٌ...، ويرِدُ عَلَى ضُروبٍ أربَعةٍ: الضَّربُ الأوَّلُ: حَذفُ الأشسئلةِ المُقدَّرةِ، ويُلقَّبُ في علُومِ البَيانِ بالاستِئنافِ" (العلوي، 51/2، 1423 هـ)[1]، وقد تَتبّع ابنُ هشامٍ في المُغني اصطلاحَ البلاغيينَ، ونصَّ عَلَى الفارقِ الواضحِ بينَ مَا يقُومُ عَليهِ حذفُ الجُملةِ فِي النّحوِ، ومَا يُقابلُه مِن حذفِها في البلاغةِ، فَقالَ: "وَيخصُّ البيانِيُّونَ الاستئنَافَ بِما كانَ جوابًا لسؤالٍ مُقدَّرٍ، نحوُ قولِه تَعالَى: ﴿هَلۡ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيۡفِ إِبۡرَٰهِيمَ ٱلۡمُكۡرَمِينَ (24) إِذۡ دَخَلُواْ عَلَيۡهِ فَقَالُواْ سَلَٰمٗاۖ قَالَ سَلَٰمٞ قَوۡمٞ مُّنكَرُونَ﴾ [الذاريات:24-25]، فإنَّ جُملةَ القولِ الثانيةَ جوابٌ لسؤالٍ مُقدَّرٍ، تقديرُه: فَمَاذا قالَ لَهم؟" (ابن هشام الأنصاري، 442/2، 1991)[2]، ذلِكَ أنَّ البيانيينَ اقتصرُوا في التسميةِ بالاستئنافيةِ على الجملةِ المقدرةِ بسؤالٍ، أمَّا النحويونَ فتوسَّعوا في التسميةِ، إذ يصطلحونَ عليها بالابتدائيةِ، على أن تكونَ المستأنفةُ فرعًا عليها (ابن هشام الأنصاري، 442/2، 1991)[3].

وقَد اعتمدَ العلويُّ في الاستدلالِ عَلَى حذفِ الجُملةِ بِقولِ المولَى تَعالَى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ﴾ [البقرة:2]، وهو قريبٌ من استشهادِ ابنِ هشامٍ بقولِه تَعالَى﴿فَقَالُواْ سَلَٰمٗاۖ قَالَ سَلَٰمٞ قَوۡمٞ مُّنكَرُونَ﴾ [الذاريات:25]، والجملةُ المحذوفةُ من آيةِ البقرةِ مقدَّرةٌ بـ(هَل يتَّصفُ أهلُ التَّقوَى بغيرِ ما ذُكِرَ من صِفاتِهم)، أمَّا التي حُذِفَت من آيةِ ... فَمُقدَّرةٌ بـ(فَمَاذَا قَالَ لهُم؟)، وفي كلامِ المنتجبِ الهمذانيّ ما يُؤذنُ بانقطاعِ (الَّذِينَ يُؤمِنُونَ بِالغَيبِ...) على الاستئنافِ البيانيّ، باعتبارِه جوابًا عَن مُقدّرٍ بِـ(هل لَهُم صِفاتٌ أُخرَى؟) (المنتجب الهمذاني، 107/1، 2006)[4].

خُلاصةُ القَولِ في المَسألةِ:

جوَّزَ النّحويونَ حذفَ الجُملِ بِرُمَّتِها كَإجازتِهم حذفَ المُفرداتِ، غيرَ أنَّ الحذفَ في الجُملِ لَا يقعُ إلَّا إن كانَت الجُملةُ المحذوفةُ بيانًا واستئنافًا، ووفقَ ذلِكَ لا يكونُ المذكورُ الدالُّ عَليهَا إلَّا جوابًا عَنهَا، وتُسمّى في عُرفِ البيانيينَ: الجُملةَ الاستئنافيةَ، وعِندَ النّحويينَ: الجملة الابتدائية ؛ لاحتمالِ كونِ صدرِها مبتدأ عَيرَ مُرادٍ بِهِ الاســتئنافُ، فهي عِندَ النّحويينَ أعمُّ مِما جاءَ في اصــطلاحِ البيانيينَ، وعَلى ذلِكَ يَقعُ الحذفُ لدَى النّحويينَ في غيرِ إرادةِ الاســتئنـافِ، لتطرّقِ احتمـالِ اتّصـــالِ الجُملـةِ بِمَـا قبلَهـا عَلى جهـةِ الخبريـةِ أو الموصوفيةِ، وقَد أسفرَت عبارةُ العلويّ عن الجمعِ بينَ آراءِ البَلاغيينَ وآراءِ النّحويينَ فيمَا يقعُ عَليهِ الحذفُ من الجُملِ.

مسألةٌ في الجُملِ التي لها موقعٌ من الإعرابِ والتي لَا موقعَ لها:

ينظرُ العلويُّ إلَى الجُملةِ عَلَى اعتبارَينِ، إمَّا أن تكونَ صـــالحةً للوقوعِ موقعَ المفردِ، فيكونَ لهَا موقعٌ مِن الإعرابِ، وإمَّا ألَّا تكونَ كذلك، ومِن ثَمَّ لَا تقعُ موقعًا من الإعرابِ، ويَترَتَّبُ عَلى ذلِكَ أنَّ تَكونَ الجُملةُ المعطوفةُ عَلى مَا لهَا موضعٌ إعرابيٌّ معربةً مُثلَها، وهي لَيستْ كذلك لَيسَ لَها موقعٌ مِنَ الإعرابِ، وَيَظهرُ

---

[1]) الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، العلوي، 51/2
[2]) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، 442/2
[3]) ينظر: المصدر نفسه، 441/2
[4]) ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذاني، تح: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشـــر والتوزيع، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 2006، 107/1

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ذلِكَ مِن قولِه: "وَأَمَّا عطفُ الجُملةِ علَى الجُملةِ فهوَ على وجهَين: أحدُهما: أن يكونَ العطفُ على جُملةٍ لها موقعٌ من الإعرابِ، فتكونِ المعطوفةُ كذلك أيضًـا، وهذا كقولِك: مَررتُ بِرَجُلٍ خُلقُهُ حَسَـنٌ، وخُلُقُهُ قَبيحٌ... وثانيهما: أن تعطفَ جُملةً علَى جملةٍ لا موضعَ لها من الإعرابِ، وهذا كقولِك: زيدٌ أخوكَ، وبِشرٌ صَاحبُكَ، فالجملةُ الأولَى لا موضـــعَ لَها من الإعرابِ؛ لكونِها ابتدائيةً، وعلى هذا تكونُ الثانيةُ لا موضـــعَ لها من الإعراب أيضًا" (العلوي، 23/2، 1423 هـ)[1]، وهي نظريةٌ نحويَّةٌ موسّعةٌ، قَضَت بتبعيّةِ الجُملةِ للجُملةِ في الإعرابِ وعدمِه، كَما يَتبعُ المُفردُ المفردُ كذلِكَ.

ويأتي كلامُ العلويّ عن الجملةِ التي لها محلٌّ من الإعرابِ والتي لا محلَّ لها، في ســياقِ حديثِه عن بلاغةِ الفصلِ والوصلِ، لاقتضاءِ هذا الفنّ العطفَ بينَ جملتَين أو تركَ العطفِ بِحسبِ الارتباطِ المعنويّ الواقعِ بينهما، وقد جاءَ حديثُه هُنا عن إحدَى الجملِ التي لها محلٌّ من الإعرابِ، وهي الجملةُ الوَصـــفيةُ، وإحدَى الجُملِ التي لا محلَّ لها من الإعرابِ، وهيَ الجملةِ الابتدائيةُ، والحديثُ عنها مفصَّـــلًا على نحوِ ما يلي:

الجملةُ الوصفيةُ:

ليسَ ثَمَّ خلافٌ بينَ النَّحويينَ في جوازِ وقوعِ الجملةِ الوصفيةِ موقعًا من الإعراب؛ لصحَّةِ حلولِها محلَّ المفردِ، وشَـــرطُ النّعتِ بِالجُملةِ عِندَ ابنِ مالكٍ أَنَ لَّا تكونَ الجُملةُ المنعوتُ بها طلبيةً، وأنْ يكونَ منعوتُها نكرةً (ابن مالك، 1159/3، 1992)[2]، ومنَ الشَّاذِّ في النعتِ بالجملةِ ما جاءَ من قولِ العجَّاجِ (العجاج، 81، 1969)[3]:

حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ واختَلَطْ ** جَاءوا بِمَذْقٍ، هَل رَأيتَ الذِّئبَ قَطّ

وفي عاملِ التعريفِ الداخلِ على المنعوتِ بالجملةِ الخبريةِ اختلافٌ بينَ النحويينَ، فمنهم من لم يُجِز جعلَ الجملةَ التابعةِ لهُ خبرًا، بل ينصـــبها حالًا من العاملِ في المفردِ؛ لأنَّ التعريفَ مانعٌ من إجراءِ الجملةِ نعتًا على المُعَرَّفِ بـــ(ال)، ومنهُم من فصَّل القولَ في المسألةِ، فذهبَ إلَى أنَّ (ال) هذه، إذا كانَت جنسيةً، فما دخلَت عليهِ بمنزلةِ النكرةِ في الشيوعِ، ومن ثَمَّ يُعرَبُ إعرابَ النكراتِ، ومنهُ قولُ الشَّاعرِ (البدر العيني، 58/4، 2010)[4]:

وَلَقَد أَمرُّ عَلَى اللَّئيمِ يَسُبُّني ** فَأعِفُّ، ثُمَّ أَقُولُ لَا يَعنِينِي

وكونُ (ال) في (اللَّئيمِ) جنسـيةً، أُعربَت جُملةُ (يُسَـبُّنِي) نعتً له، لا حالًا جايةً عليهِ (خالد الأزهري، 114/2، 2000)[5]، وقَد مثَّل العلويُّ لِهذه الجُملةِ بـــ: مَررتُ برَجلٍ خُلقُه حَسنٌ وَخلقُه قَبيحٌ، فَأجرَى جُملةَ (خُلقُه حَسَنٌ) ومَا عُطِفَ عَليهَا عَلَى (رَجُلٍ) إجراءَ النّعتِ عَلَى منعوتِه، وقَد استوفَت عبارتُه شروطَ إعرابِ الجُملةِ نعتًا، فَالجملةُ المنعوتُ بِها خبريةٌ لَا طلبيةٌ، ومنعوتُها نَكرةٌ.

الجُملةُ الابتدائيَّةُ:

أمَّا الجُملـةُ الابتدائيّـةُ فمِن الجُملِ التي لا محلَّ لها من الإعرابِ، وذلك منصـــوصٌ عليهِ في كُتبِ النحويينَ، ومذهبُ ابنِ هشـــامٍ أنَّ الابتدائيةَ هي المســـتأنفةُ المقطوعةُ عمَّا ســبقَها، وتقعُ مُفتتحًا بها الكلامُ، كـــ(زيدٌ قائمٌ)، ومنقطعةً في اللفظِ عمَّا سبقَها، كـــ(ماتَ فُلانٌ، رَحِمَهُ اللهُ)، وقد حكمَ لهما النَّحويونَ بعدمِ الإعرابِ (ابن هشـــام الأنصـــاري، 441/2، 1991)[6]، فكلُّ مَا جاءَ ابتداءً مِن الجُملِ لَا موقعَ لهُ؛ لعدمِ جوازِ حلولِه محلَّ المفردِ، وقَد نصَّ العَلويُّ عَلَى ذلِكَ فِي كلامِه عَلَى الجُملةِ الابتدائيّةِ، ورتَّبَ عليهِ الحُكمَ بأنَّ مَا عُطِفَ عَلَى الابتدائيةِ مثلُها في عدمِ الإعرابِ.

خُلاصةُ القولِ في المسألةِ:

أمَّا من حيثُ الإتباعُ بينَ الجملِ وبعضِها، فذلِكَ مَا أشارَه العلويُّ بِقولِه: "وَأمَّا عَطفُ الجُملةِ عَلَى الجُملَةِ فَهُو عَلَى وَجهَين..."، مُشيرا إلَى أنَّ الجمُلَ يَتبعُ بعضُها بَعضًا في الحُكمِ الإعرابيّ، كَما يَتبعُ المُفردُ المُفردَ

---

[1] الطرز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، العلوي، 23/2
[2] شرح الكافية الشافية، أبو عبد الله جمال الدين بن مالك الجياني الأندلسي، تح: عبد المنعم أحمد هريدين منشورات جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ط1، 1982، 1159/3
[3] ينظر: ملحقات ديوان العجاج، ص81
[4] البيت لرجلٍ من بَني سلولٍ في : المقاصد النحوية، البدر العيني، 58/4، وشرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، 114/2
[5] ينظر: شرح التصريح بضمون التوضيح، الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري الوقاد، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000، 114/2
[6] ينظر: مغني اللبيب، ابن هشام، 441/2

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

كذلك، غَيرَ أنَّهُ اقتصرَ مِن وجوهِ الإتباعِ عَلى العَطفِ؛ لحصولِ المُناسبَةِ بينَ عَطفِ الجُملِ عَلى بعضِها، وبَلاغةِ الفَصلِ والوصلِ، ولَعلَّه اقتصرَ عَليهِ ؛ لأنَّ تبعيةَ الجُملةِ للجملةِ في العطفِ أظهرُ مِن إبدالِ الجُملةِ مِن الجُملةِ، وقَد صَـــرَّحَ أبو حيّانَ بأنَّ الجُملَ لَا تُبدَلُ مِن الجُملِ، مِمَا يؤيّدُ مذهبَ العلويّ في ذلِكَ، فقالَ: "وفي البديع: قد تُبدَلُ الجملةُ من الجملةِ إذا اتَّفقَا في المعنَى، وما استدلُّوا بهِ لا تقومُ به حُجَّةٌ" (أبو حيان الأندلسي، 1972/4، 1998)[1]، وكونُ الأمرِ على ذلك يُظهِرُ ثاقبيةَ نظرةِ العلويّ، واتِّساعِ رؤيتِه النحوية.

الخاتمةُ:

وَبعدَ بلوغِ الدّراســةِ غايتَها مِن مِحاولةِ اسـتقصــاءِ مَا جاءَ في كِتابِ الطّرازِ للعلويّ، مِن آراءٍ نَحويةٍ، نَقِفُ هُنا في خَاتمةِ البحثِ عَلَى أبرزِ النَتائجِ التّي توصَلَت إليهَا، وهِي عَلَى نحوِ مَا يلي:

- ارتباطُ علومِ البلاغةِ ارتباطًا مباشــرًا بعلمِ النحوِ، فَلَا يُمكنُ لبلاغيٍّ أن يُبحرَ في دراســةِ في فنونِ البلاغةِ مَا لَم يكن لهُ قسطٌ وافرٌ وباعٌ طويلٌ في دراسةِ النّحوِ والإعرابِ.
- اشتمالُ كتابِ الطّرازِ للعلويّ عَلى الكثيرِ من المسائلِ النّحوية المُشتركةِ بينَ علومِ البلاغةِ والإعرابِ.
- تَناول العلويّ لمســائلِ النّحوِ في كِتابِ الطّرازِ تناولًا تفصــيليًّا يُبرزُ مَدَى عنايتِه بالنّحوِ والإعرابِ، وإبحارِه فِيهما.
- إيرادُ العلويّ الأحكامَ النّحويةَ لا عَلى جهةِ التّرتيبِ في كِتابِه (الطراز) بَل بِحسَبِ المُقتَضِي لِذلكَ.
- رَبطُ العلويّ بينَ الإعرابِ ومعاني النّحو ومَا تُوجِبُه الغايةُ مِن دراسةِ عِلمِ المعاني، في فنونِه المُختلفةِ.
- تَحريرُ العلويّ لمســائلِ النّحو فِي كَتابِ الطّرازِ عَلَى طَريقةِ البلاغيينَ تَارةً، وعَلَى طَريقةِ النّحاةِ تارةً أُخرَى.
- عَدمُ اقتصــارِ العلويّ عَلَى إيرادِ الأحكامِ المُتعلّقةِ بالمفرداتِ، بَل تخطَّى ذلِكَ للحديثِ عَن أحكامِ الجُملِ وَما يَنعكسُ منها عَلَى بلاغةِ العبارةِ.

التوصيات:

ولقصــورِ مادةِ الدراســاتِ التي تتناولُ كتبَ المتقدمينَ من النحويينَ والبلاغيينَ، ينبغي النظرُ إلى ما تحملُه مادةُ هذه الدراسةِ على أنَّها لبنةٌ في صرحٍ لم يَكتمل، وبِناءً على ما تقدّمَ تُوصي بالآتي:

- ضرورةُ العنايةِ بِكُتبِ المتقدّمينَ من النّحويينَ البلاغيينَ الذين ضَمّنُوا كُتبَهم مسائلَ نحويةً.
- تكثيفُ الجهودِ حولَ استخراجِ المسائلِ الغامضةِ والعميقةِ من كُتبِ النّحوِ والبلاغةِ ذاتِ الصّلةِ الوثيقةِ بالدّرسِ النّحوي
- إعادةُ النّظرِ إلَى التراثِ النّحويّ عَلى أنّه مادةٌ متجددةٌ لا ينضبُ معينُها.
- توجيهُ عنايةِ المجامعِ والهيئاتِ إلَى نظرِ هذه الكُتبِ التراثيةِ تنظرةً مُســتوفاةً؛ للوقوفِ على مادّتِها ومعاييرِ الحكمِ التي لَجأ إليها عُلماؤها في وضعِ ضوابطِهم.

[i]Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The author(s) declare that they have no conflict of interest.

مصادرُ البَحث

- **القرآن الكريم، برواية قالون عن نافع**
- الإحكام في أصــول الأحكام، سـيف الدين أبو الحسـن الآمدي، تح: عبد الرازق عفيفي، منشـورات: مؤسـسـة النور، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1402 هـ
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أثير الدين أبو حيان الأندلسي، تح: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1ن 1998
- الإيضاح في علوم البلاغة، جلال الدين القزويني محمد بن عبد الرحمن بن عمر، تح: د. محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط3، 2007
- حاشية الصبان على الأشموني على الألفية، أبو العرفان محمد بن علي الصبان، تح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1997

[1]) ارتشاف الضرب من لسان العرب، أثير الدين أبو حيان الأندلسي، تح: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1ن 1998، 1972/4

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 1984
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي شهاب الدين أبو العباس محمد بن يوسف، تح: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، سوريا، ط1، 1998
- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني أبو بكر بن عبد الرحمن، تح: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، مصر، ط1، 1992
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد بن مالك، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000
- شرح التصريح بضمون التوضيح، الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري الوقاد، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000
- شرح الكافية الشافية، أبو عبد الله جمال الدين بن مالك الجياني الأندلسي، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، منشورات جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ط1، 1982
- شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي، تح: د. يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، ليبيا، ط1، 1975
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله المرزبان، تح: أحمد حسن مهدلي – علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2008
- الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة العلوي، تح: د. لاشين سيد أحمد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط1ن 1423 هـ
- الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذاني، تح: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 2006
- الفوائد الضيائية (شرح كافية ابن الحاجب في النحو)، الجامي نور الدين عبد الرحمن بن أحمد بن محمد، تح: إلياس قبلان، دار سيفا، أستنبول، تركيا، ط1، 2015
- الكتاب، سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط3، 1988
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، تح: محمد شرف الدين بالتقايا، دار النشر الإسلامية، طهران، إيران، ط1، 1943
- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تح: د. عبد الله النبهان، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1ن 1995
- مآثر الأبرار في تفصيل مجملات جواهر الأخبار، محمد بن عليّ بن يونس ابن فند، تح: عبد السلام عباس الوجيه – خالد قاسم محمد المتوكل، ط1، 2002
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين بن الأثير، تح: أحمد الحوفي – بدوي طبانة، دار نهضة مصر، القاهرة، مصر، ط1، 2001
- مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، أبو عبد عبد الله جمال الدن بن هشام الأنصاري، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط1، 1991
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، بدر الدين محمود بن أحمد العيني، تح: د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصرن ط1، 2010

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **LJCAS** and/or the editor(s). **LJCAS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).